آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن قسم الدراسات والمجلة

بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

دبي - ص.ب. ٥٥١٥٦

هاتف ٢٦٢٤٩٩٩ ٤ ٩٧١+

فاكس ٢٦٩٦٩٥٠ ٤ ٩٧١+

دولة الإمارات العربية المتحدة

السنة الثانية عشرة : العدد الخمسون - جمادى الأولى ١٤٢٦ هـ - يوليو (تموز) ٢٠٠٥ م

رقم التسجيل الدولي للمجلة

ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

المجلة مسجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ٣٤٩٣٧٨

هيئة التحرير

مدير التحرير

د. عز الدين بن زغيبة

سكرتير التحرير

د. يونس قدوري الكبيسي

هيئة التحرير

أ.د. حاتم صالح الضامن

د. محمد أحمد القرشي

أ. عبد القادر أحمد عبد القادر

الاشتراك السنوي	داخل الإمارات	خارج الإمارات
المؤسسات	١٠٠ درهم	١٥٠ درهماً
الأفراد	٧٠ درهماً	١٠٠ درهماً
الطلاب	٤٠ درهماً	٧٥ درهماً

المقالات المنشورة على صفحات المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولاتمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المركز الذي تصدر عنه

يخضع ترتيب المقالات لأمور فنية

الفهـــرس

الإفتتاحية

فتاة مدين من المشي على استحياء إلى إنجاب الشهداء

مدير التحرير ٤

المقالات

- حجيّة القراءات الشّاذّة

د. خليل رجب حمدان ٦

- محطات في تاريخ الفكر المقصدي

د. عودة عبد عودة عبد الله ٢٤

- واقع التربية والتعليم في الجزائر

غداة الاحتلال الفرنسي

أ. د. أحمد عيساوي ٤٢

- سؤال التواصل : قراءة في إشكالية التعامل مع الموروث

أ. د. عمر أحمد بوقرورة ٥٧

- «أين التوراة؟» أين كتاب موسى عليه السلام؟

د. حسن مصطفى الباش ٦٩

- ابن هشام اللخمي وآثاره مع العناية بكتابه شرح الفصيح

أ.د. عبد الكريم عوفي ٨٥

- الهمزة وأخواتها بين القرّاء واللغويين

د. صالح حيدر الجميلي ١٠٥

- الدلالات الغيبيّة في معلقة عمرو بن كلثوم

د. عبد القادر دامخي ١٢٢

- اللغة الشعرية والتطور اللغوي في ضوء معيارية الحريري ووصفية القاضي الجرجاني

أ. د. سامي علي جبار المنصوري ١٤١

- الصلات العلميّة بين القاضي عبد الوهاب وعلماء تونس

(الإمام محمد المازري والشيخ جعيط أنموذجًا)

د. محمّد بو زغيبة ١٥٢

- دلائل على انتقال الطب العربي إلى الغرب خلال الحروب الصليبيّة

د. محمود الحاج قاسم محمد ١٧٢

- حال الرياضيات في أوربا قبل أن تصل إليها علوم الحضارة الإسلامية

الأستاذ/ أحمد محمد جواد محسن ١٨٤

تحقيق المخطوطات

- حكم بيع الوقف واستبداله والمناقلة به وتأجيره أبي زكريا يحيى بن محمد الحطاب

حققه: أ.د. عبد السلام محمد الشريف العالم ١٩٤

اللغة الشعرية والتطور اللغوي

في ضوء معيارية الحريري ووصفية القاضي الجرجاني

أ. د. سامي علي جبار المنصوري
جامعة البصرة – العراق

الشعر مصدر من مصادر الاحتجاج النحوي، ورافد من روافد المعجم اللغوي، ولغته مقياس من مقاييس التطور اللغوي؛ لأن الشاعر يمثل شاهدًا من شواهد حركة اللغة، ونمو ألفاظها، وتطور أساليبها، حتى عُدَّ الشعر وثيقةً اجتماعية؛ لكون اللغة مرآة للتطور الاجتماعي.

ولكن الحريري بقياسه المتشدد جعل الشعر قواعد جامدة، وجعل لغته خاضعة لقوالب لغوية متوارثة، فأخضع الشعر القديم والحديث إلى تلك القواعد، وساوى بينهما في الفصاحة، غير أنه جعل ما شذَّ عن القاعدة من الشعر القديم داخلاً في أحكام الضرورة الشعرية. أما الشعر الحديث فخروجه عن تلك القواعد يمثل انحرافًا لغويًّا داخلاً في الخطأ.

ولا شك في أنّ المنهج القياسي المشدد، الذي اتبعه الحريري في الاستشهاد، يمثل الجمود اللغوي؛ فهو يخالف طبيعة اللغة في تطورها ونمو ألفاظها، كما يمثل مصادرة للغة الشعرية في خصائصها الأسلوبيّة، ولا سيما عند الشعراء الكبار، كأبي تمام والبحتري والمتنبي.

فالأسلوبية الحديثة تميّزت بوصف الحقائق لا فرض القواعد خلافًا لما اتبعه الحريري في فرض القواعد وانتقاء ما يوافق القياس المتشدد، والحكم على الظواهر اللغوية بالخطأ، سواء أكانت ألفاظًا أم تراكيبَ، على أنها أشكال منحرفة عن القواعد المطردة، لا بالمعنى الأسلوبي الحديث،

ولكن بالمعنى المعياري، الذي يجمد اللغة في شواهد محددة، يُقاس عليها ويهدر ما سواها، حتى لو صدرت من شعراء متميزين قدماء ومحدثين، ووافقت قواعد السماع الكثير والصحيح.

وإذا كانت اللغة عند أصحاب التطور اللغوي، قديمهم وحديثهم، كائنًا حيًّا ينمو ويتطور، فإنها عند الحريري قوالب جامدة، وشواهد محددة، يُقاس عليها، ويحكم على ما خالفها بالشذوذ والخطأ.

شواهد الحريري في درة الغواص:

اعتمد الحريري في درة الغواص على شواهد النثر والشعر من أجل إبراز أوجه الفصاحة وتحقيق مبدأ (تنقية اللغة)، فأكثر الاحتجاج بشواهد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام الفصحاء وأمثالهم.

فقد استشهد الحريري بـ(١٨١) آية قرآنيّة، وبـ(٢٩) حديثًا نبويًا، مضافًا إليها أقوال الفصحاء من العرب، كأقوال الصحابة وغيرهم[١].

أما شواهده من الشعر فقد بلغت (٣٧٦) بيتٍ من الشعر القديم والحديث، من ضمنها (٦١) بيتًا من الرجز، و(٣١٥) بيت من بحور متنوعة، وكثير من الشعر في درة الغواص لم ينسبه المؤلف إلى قائل معيّن، وأمكننا معرفة أصحابها، وبقي بعض الشعر غير منسوب إلى قائل، وبذلك توزعت الشواهد الشعرية على الطبقات الآتية:

١- **طبقة شعراء ما قبل الإسلام:** بلغت شواهد الشعر من هذه الطبقة في درة الغواص نحو (٥٠) بيتًا لامرئ القيس وزهير وطرفة والأعشى والشنفرى وغيرهم.

٢- **طبقة الشعراء الإسلاميين:** أورد الحريري من شعر هذه الطبقة (٨٩) بيتًا للفرزدق، والأخطل، والكميت، وذي الرمّة، ويزيد بن الطثرية، والعجاج، ورؤبة.

٣- **طبقة الشعراء المحدثين:** وقد سمّى الحريري أسماء بعضهم، ووضع بعض الشعر تحت لفظ (محدث)، وبلغ ما صرح الحريري بنسبته إلى قائل معين (٢٠) بيتًا لبشار، وأبي نواس والخليل بن أحمد، وابن فارس، والصاحب بن عباد، وكشاجم، والجوهري، والآمدي، والحريري نفسه.

أما شعر المحدثين غير المنسوب إلى قائل، فقد بلغت أبياته (١٠١) بيت، وتوزعت تلك الشواهد على (٣٠٢) مسألة في اللغة والنحو والصرف، وبعض المسائل لم يستشهد لها الحريري بشاهد شعري، واكتفى بإيراد شواهد نثرية من القرآن والحديث وأقوال الفصحاء، وبعض الشواهد وردت ضمن استطرادات أوردها الحريري في أخبار النحويين واللغويين، أو في مسائل عامّة

أغراض الشاهد الشعري عند الحريري:

يمكننا توزيع الشواهد الشعرية عند الحريري في درة الغواص على الحقول الآتية:

١- **المسائل النحويّة:** استشهد الحريري لبعض القواعد النحوية بشواهد شعرية، أخذها من كتب النحويين، من أمثال سيبويه، والفراء، والمبرد.

٢- **المسائل اللغوية:** ومعظم شواهده الشعرية جاءت لتثبيت الوجه الصوابي في الفصاحة، مستندًا إلى ما أورده اللغويون الذين سبقوه، من أمثال ابن السكيت، وابن قتيبة، وثعلب، وقد يأتي بشاهد نحوي، ولكنه يورده لغرض لغوي لا نحوي.

٣- **المسائل العامة:** وقد أورد الحريري جملة شواهد شعرية في أثناء الاستطراد عند الكلام على أخبار اللغويين والنحويين ومسائل معرفية عامة، ومن تلك الأبيات أبيات المعاني التي كثر تداولها في كتب الأدب والبلاغة.

والذي يهمّنا في هذا البحث القسمان الأول والثاني؛ أي مسائل النحو واللغة؛ لأنهما محور دارت حوله مباحث الحريري في قياسه اللغوي، وعُدَّت شواهده فيهما الأساس الذي بنى عليه كتابه في بيان (أوهام الخواص) في ضوء القواعد المثالية المعيارية، وإن كانت تلك الظواهر اللغوية وشواهدها سبق للغويين، الذين اقتفى الحريري آثارهم، أن عرضوا لها مما لم يعد عرضها جديدًا، وكان الأولى أن يتبع الحريري منهجًا وصفيًّا؛ ليدل على أنّ تلك الظواهر أصبحت جزءًا من اللغة المستعملة المعيارية.

قيمة الشاهد الشعري عند الحريري:

تفاوتت شواهد الحريري الشعرية من حيث الفصاحة، فأكثر شواهده من الشعر القديم نماذج عليا في الفصاحة، عدا ما خالف قياسه المتشدد؛ فهو عنده من الضرورة الشعرية، والضرورة عنده في حكم الشاذ، الذي يُحفظ ولا يقاس عليه.

أما شعر المحدثين، فإنّ ما وافق منه مستوى الفصاحة ألحقه الحريري بالشعر القديم، وأما ما خالف مستوى الفصاحة من شعر المحدثين فهو عنده من الخطأ، فمن الشعر المحدث الفصيح قول بشار:

إذا بلغَ الرأيُ المشورةَ فاستعِنْ

برأي لبيبٍ أو فَصاحةِ حازمِ

فالعامة تقول (المَشْوَرة) أما اللفظ الفصيح فهو (المَشُورة) كما في بيت بشار[٣]. وقد يكون الشاهد من شعر المحدثين دليلا على شيوع الخطأ اللغوي كما في بيت أبي نُواس:

كأن كبرى وصغرى من فقاقعها

حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذهَبِ

حيث جرد (كبرى) و(صغرى) من (أل) التعريف، واستعملهما نكرتين خلافًا لمستوى الفصاحة[٣]، وهذا أنموذج من نماذج كثيرة خصَّ الحريري المحدثين بها، وجعل شعراء كبارًا مخطئين في الألفاظ والتراكيب قياسًا على قواعده المعيارية لا على سنن التطور اللغوي، ووصف الأساليب. إضافة إلى أنّ الأمثلة التي ساقها الحريري من شعر شعراء مشهود لهم بالفصاحة والإبداع الفني، من أمثال البحتري والمتنبي، ممن احتجّ لهم النقاد بصواب استعمالهم بشواهد من الشعر القديم.

شواهد الحريري من شعر القدماء:

تُعدّ شواهد الحريري من شعر القدماء نماذج عليا في الفصاحة، فكان همّه إيراد الشاهد القديم محتجًّا به على استعمال فصيح في قاعدة نحويّة أو صرفيّة أو لغوية، وقد أورد الحريري بعض شواهد سيبويه والفراء في النحو، ولكنه استشهد بها لتصويب استعمال لغوي، وليس لمسائل نحويّة، من ذلك البيت القديم[٤]:

ترى الثورَ فيها مُدْخِلَ الظلَّ رأسَهُ

وسائرُه بادٍ إلى الشمسِ أجْمَعُ

فسيبويه والفراء أورداه شاهدًا على ظاهرة (القلب) في اللغة، أما الحريري فأورده شاهدًا على استعمال (سائر) بمعنى (باقي)[٥].

وقد يورد الحريري شواهد النحويين في المسائل النحويّة، كما وردت في سياقها النحوي، مثل بيت (الكتاب)[٦]:

فإياكَ إياك المِراءَ فإنَّهُ

إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وللشرِّ جالِبُ

فقد أورده الحريري - كما عند سيبويه- شاهدًا على إلغاء الواوِ عند تكرير لفظ (إياك)، والاستغناء عن إظهار الفعل مع تكرير الاسم في مثل (الطريقَ الطريقَ)[٧].

فالحريري يختار من القديم المطَّرد والشائع في القياس في تثبيت أوجه الفصاحة في اللغة، والقاعدة النحوية أو الصرفية الصحيحة في مواجهة الانحراف الذي ظهر في لغة أبناء عصره.

فإذا أسعفه الشاهد القديم بما يوافق قياسه جعله حجَّة، وإلاَّ حكم عليه بالشذوذ. ومن أقواله في ذلك: «والشاذّ لا يُعاج إليه، ولا تُحمل نظائِرُه عليه»[٨]، وقوله: «والنادر لا يُعتدُّ به ولا يُقاسُ عليه»[٩]. والسماع عنده خاضع للقياس المتشدد تارة، وتارة أخرى لا يُعتدّ به إذا خالف القياس، فهو يقول: « ولم يسمع في كلام بليغ، ولا شعر فصيح تعدية عيَّرته بالباء»[١٠]، ويقول في لفظة (أطروش)- بفتح الهمزة-: «لم يسمع في كلام العرب العَرْباء، ولا تضمنته أشعار فحول الشعراء...»[١١]. فهو هنا يظهر اهتمامه بالسماع مقدمة للقياس، فيوهم أن كلَّ ما يرد عن العرب يكون حجة في القياس الصحيح.

ولكنّه حين يصطدم بالسماع المخالف للقياس لا يعتدّ به ويهدره من أجل قياسه المتشدد، فقد رفض الحريري جمع (حاجة) على (حوائج)[١٢]، والقياس عنده جمعها على (حاجّ) و(حاجات)، وكان متابعًا في ذلك الأصمعي الذي اقتدى به في هذه المسألة، على الرغم من ورود الشواهد الشعرية القديمة في تصويب جمع حاجة على (حوائج). ولم يعتد بما أورده ابن جني[١٣] من شواهد في ذلك الاستعمال، وقد تعقبه اللغويون فأثبتوا خطأ قياسه بما أورده من شواهد ردّها الأخفش وابن الأعرابي وغيرهما[١٤]. يقول ابن جني في ذلك: «واعلم أنّ الشيء إذا أطَّرد في الاستعمال، وشذّ عن القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، ولكنّه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره»[١٥]. وفي ذلك دليل على أنّ السماع الكثير لا يعترضه القياس.

ومما خالف فيه الحريري إجماع اللغويين والنحويين ذهابه إلى أنّ مجيء (إذا) و(اذ) في جواب (بينا) و (بينما) لم يسمع عن العرب، متابعًا الأصمعي[١٦]، مخالفًا سيبويه ومن جاء بعده من النحويين، قال سيبويه: «بينما انا كذلك إذ جاء زيد... فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حال أنت فيها»[١٧].

أما الحريري، فيقول: «ويقولون بينا زيد قام إذ جاء عمرو، فيتلقون بين بإذ ، و المسموع عن العرب بينا زيد قام جاء عمرو بلا إذ... وعليه قول أبي ذؤيب:

بينا تَعنُّقِهِ الكُماةَ وروعِهِ

يومًا أُتيحَ له جريءٌ سَلْفَعُ

فقال أُتيحَ ولم يقل إذ أُتيحَ[١٨]، ثم أورد ما حكاه الآمدي في أماليه عن المازني أنّ الأصمعي كان يقول: «بينا أنا جالس إذ جاء عمرو» ، وردّ ابن السكيت عليه أنّ هذا كلام الناس، ثم أورد ما يناقض ذلك من قول الشاعر:

فبينما العُسْرُ إذْ دارتْ مياسِيْرُ

وقوله:

وبينما المرءُ في الأحياءِ مغْتَبِطٌ

إذا هو الرّمْسُ تَعْفوهُ الأعاصِيْرُ

«فتلقى هذا الشاعر بينما في البيت الأول بإذْ وفي الثاني بإذا»[١٩]. وهذا خلاف ما قرّره في صدر كلامه، ودليل على أنّ قول الخواص صحيح، وما ساقه الحريري لا يعدو أن يكون إظهارًا لبراعته اللغوية حتى لو أدّى ذلك إلى تناقضه في القياس بدليل الشواهد التي ساقها في الحالين.

ومن مجيء (إذْ) في جواب (بينا) قول حُمَيد الأرقَط[٢٠]:

بينا الفتَى يخْبِطُ في غبْساتِهِ

إذِ انتَمَى الدَّهْرُ إلى غِرَّاتِهِ

وشواهد هذا الاستعمال كثيرة تبطل قياس الحريري، حتى قال أبو حيان فيما بعد:

«مجيء (إذا) بعد (بينا) و (بينما) عربيٌّ مسموعٌ، فلا يلتَفتُ لمَنْ أنكَرَه»[٢١].

وقد أدى منهج القياس المتشدد عند الحريري إلى إنكار كثير من الاستعمالات الفصيحة التي وردت في أشعار القدماء من تثنية خبر «كِلا» و«كِلتَا»[٢٢] خلافًا لما ذكره النحويون، قال ابن جني: «باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد قول الفرزدق[٢٣]:

كِلاهُما حينَ جدَّ الجَرْيُ بينهُما

قد أقلَعا وكِلا أنفيهِما رابي»

ثم قال: «وذلك جائز عنهم وظاهر وضع الحكمة في لغتهم»[٢٤]. وخالف الحريري ما ذهب إليه أبو حاتم السجستاني من جواز إدخال ياء النسب على جزأي الاسم المركب مستشهدًا بقول الشاعر:

تَزوجْتُها راميَةَ هُرْمزيَّةَ

بفَضْلِ الذي أعطى الأميرُ مِنَ الوَرِقْ

قال الحريري: «ولم يطابقه على هذا القول غيره، بل منع سائر النحويين منه؛ لئلا يجتمع علامتا النسب في الاسم المنسوب، وحملوا البيت الذي احتجَّ به على الشذوذ، واعتراض الشاذ لا ينقض مباني الأصول»[٢٥].

الضرورة الشعرية ومفهوم الشذوذ عند الحريري:

من الحجج التي لجأ إليها الحريري في إبطال السماع حَمْلُهُ ما خالف قياسه المتشدد على الضرورة الشعرية، ومفهوم الضرورة عنده يرادف مفهوم الشاذ، والشاذ ما خالف القواعد المطردة، يقول في مجيء خبر (كلا) و(كلتا) مثنى:» فإن وجد في بعض الأخبار تثنية خبر عن كلا وكلتا، فهو مما حُمِل على المعنى، أو لضرورة الشعر»[٢٦]. ويقول في حذف لام الأمر في قول العامة (يُعْتَمَدْ) بناء على الشاهد القديم:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفسٍ

إذا ما خِفْتَ مِنْ أمرٍ زِيَالا

«هو عند البصريين من ضرورات الشعر الملجئة إلى تصحيح النظم وإقامة الوزن»[٢٧].

وقد صرَّح سيبويه بذلك فقال: «واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مُضْمَرة»[٢٨]، ولم يقل بشذوذها أو خطأ الاستعمال، لكن المبرد رفض الاحتجاج بالبيت؛ لأنّ قائله غير معروف[٢٩]. فالحريري يأخذ من سيبويه القول بالضرورة، ومن المبرد منع الاحتجاج بالبيت.

وقد يُبطل استعمالاً لغويًّا مستندًا إلى رواية ذكرها المبرد كما في قطع همزة الوصل في بيت قيس بن الخطيم[٣٠]:

إذا جـاوز الاثـنـيـن سِـرٌّ فـإنَّـه

بِـنَـثٌّ وتَـكْـثـيـرِ الـوُشَـاةِ قَـمِـيـنُ

فهو يقول: «إذا ألحقوا لام التعريف بالأسماء، التي أولها ألف وصل، نحو ابن وابنة واثنين واثنتين، سكنوا لام التعريف، وقطعوا ألف الوصل... فأما البيت المستشهد به فمحمول على ضرورة الشعر، على أن أبا العباس المبرد ذكر أنّ الرواية فيه: إذا جاوز الخِلَّين»[٣١].

ومن ضرورات الشِعر عنده حذف ياء (ثمان) كما حذفها الأعشى في قوله:

ولـقـد شَـرِبْـتُ ثَـمـانـيًـا وثَـمـانـيَـا

وثَـمـانَ عشـرةَ واثـنـتَـيـنِ وأربَـعـا[٣٢]

وعليه منع الحريري حذف الياء في كلام الخواص؛ لأنّ ما في البيت ضرورة لايقاس عليها، وحمل الحذف في (ثمان) على حذف ياء المنقوص[٣٣].

وبدل أن يجد الحريري مسوِّغًا لما استعمله (الخواص) في هذه الشواهد الشعرية جعل ما ورد ضرورة شعرية، لا يجوز أن يُبنى عليها قياس، فأهدَرَ كثيرًا من المسموع، وضيّق على أبناء عصره استعمالا وجدوا له نظائر في أشعارِ القدماء.

شواهد الحريري من شعر المحدثين:

لما كان قصد الحريري البحث عن مستويات الفصاحة، والبحث عن الشاهد، الذي يخدم غرضه، فإنه يبدأ بالقديم، فإن وجد ضالته اكتفى بذلك، وإن وجدها في شعر مُحْدَثٍ جعله شاهدًا؛ لأنّ ما يثبت وجهًا صوابيًّا يُعدّ حجة، فقول المحدث ليس لغرض التمثيل، وإنما لغرض الاحتجاج به.

وبذلك يكون الحريري قد سار على منهج المدرسة البغدادية في توسيع زمن الاحتجاج بالشعر كما فعل أبو علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري في الكشاف، والرضي شارح كافية ابن الحاجب، فالحريري أحد هؤلاء، وليس أولهم كما ذهب إلى ذلك الدكتور محمد علي حمزة[٣٤].

ولذلك نجد الحريري يثبت بعض وجوه الفصاحة، ويحتج بأشعار المحدثين، مثل بشار، والخليل، وابن فارس، وكشاجم، وأبي العميثل، والحريري نفسه.

ومن هنا جعل الحريري شعر المحدثين في فصاحته تابعًا لأشعار القدماء، صالحًا للاحتجاج به على خطأ بعض استعمالات خواص عصره.

غير أنّ أكثر ما ورد في (درة الغواص) من شعر المحدثين كان شاهدًا على الانحراف الذي ظهر في أشعار هؤلاء (الخواص)، دون التمييز بين شاعر مشهور وقائل مغمور، وبين خطأ على لسان العامّة واستعمال في شعر شاعر مبدع كالمتنبي، وإن وجد في شعر القدماء ما يدعم الاستعمال.

فإذا تجاوزنا ما ذكره الحريري من فصاحة لفظ (المَشُورة) في بيت بشار[٣٥]، وتنكير لفظتي (كُبرى) و(صغرى) في بيت لأبي نواس، «وهما من قبيل ما لم تنكره العرب، ولا نطقت به إلا معرفًا حيثما وقع الكلام»[٣٦]، فإن أكثر الشعراء خطأ عند الحريري هو المتنبي، فقد أورد له ستة أبيات خَطَّأه فيها، بعضها استعمالاتٌ نحوية وبعضها لغويّة. والمتنبي (ت٣٥٤هـ) من الشعراء الذين واجهوا النقّاد غير مكترثين بالمآخذ؛ لأنهم كانوا أيضًا علماء باللغة، فأبو تمام والمتنبي على سبيل المثال يُعدّان من علماء اللغة، بشهادة النقاد، ومن شرح أشعارهما، أما الحريري فلم يكن همّه وصف اللغة، بل فرض القاعدة، وجعل ما خالفها خطأ أو شاذًّا أينما وجد، سواء القديم والحديث في ذلك.

فمن الأخطاء التي وقعت في شعر المتنبي استعمال (رؤياك) بدل (رؤيتك)[٣٧]. في أحد ثلاثة أبيات من شعره[٣٨]، فقد اتبع الحريري ما ذكره ابن قتيبة في (أدب الكاتب) فلم يجد الحريري ما يدعم قوله إلا قول المتنبي، على الرغم من أنّ المتنبي لم يكن وحده في هذا الاستعمال، فقد سبقه إلى ذلك ذو الرمة في قوله:

وكبِّر للرؤيا وهشَّ فؤادُهُ

وبشِّر نفْسًا كان قَبْلُ يَلومُها

كما أثبت ذلك ابن السيد[٣٩]. ومن أخطاء المتنبي عند الحريري بناؤه (سداس) على (فُعَال). يقول الحريري: «اختلفت أهل العربية فيما نطقت به العرب من هذا البناء، فقال الأكثرون إنهم لم يتجاوزوا رُبَاع إلا إلى صيغة عُشَار لا غير، كما جاء في شعر الكميت:

فلمْ يَسْتَريثُوكَ حتَّى رَمَيْـ

تَ فوقَ النِّصَالِ خِصَالاً عُشَارَا

ثم قال وقد عيب على أبي الطيب قوله:

أُحَادٌ أمْ سُدَاسٌ في أُحَادِ

لُيَيْلَتُنا المَنُوطَةُ بالتَّنَادي

فـ «عَدَل بلفظة ست إلى سُداس، وهو مردود عند أكثر أهلِ اللغة»[٤٠]. وهذا من المواضع التي أوردها القاضي الجرجاني في (الوساطة)، وقد دافع عن الاستعمال، وذكر أنّ (سُداس) «حكاه أبو عمرو الشيباني وابن السكيت، وذكره أبو حاتم في كتاب الإبل، وهؤلاء ثقات لم يحكوا إلاَّ ما عَلموا»[٤١]. أما الحريري فلم يذكر أحدًا ممن ردّ الاستعمال، ولم يشر إلى حجج القاضي الجرجاني في دفاعه عن استعمال المتنبي. مع أنّ قول الكميت عند بعض اللغويين كالأصمعي وأبي حاتم ليس بحجة في اللغة والنحو[٤٢].

وكان الكوفيون يجيزون استعمال لفظة (سُداس)، وكان المتنبي كثيرًا ما يتبع مذهبهم، «لهذا استعمل ما جوزه الكوفيون»[٤٣]، وذكر بعض من احتج لاستعمال المتنبي: أنّ القياس لا يمنعه ولا مانع في الكلام يمنعه[٤٤].

ومن أخطاء المتنبي عند الحريري جمعه (بُوق) على (بُوقَات)[٤٥]، وهو استعمال ذكره القاضي الجرجاني في الوساطة، ودافع عنه بقوله: «فمن جمع اسمًا لم يجد من العرب جمعه فأجراه على الأصل لم يَسُغ الرد عليه، ولم يجز أن ينسب إلى الخطأ لأجله، وهذا اسم أعجمي تكلمت به العرب، ولم يحفظ عنهم جمعه، فلما احتاج المولدون إليه أجروه على أصل الجموع، واتبعوا فيه عادة العرب في الأسماء المنقولة عن الأسماء الأعجمية... فلهذا وأشباهه اختار أبو الطيب بوقات على أبواق، والوزن يتم بها، والضرورة لا تدفع أحدهما»[٤٦].

ومما يعيب على المتنبي اتصال الضمير بـ(إلا) في قوله[٤٧]:

ليس إلاَّكَ يا عليُّ هُمَامُ

سَيْفُهُ دونَ عِرضِهِ مَسْلُولُ

والصواب - عند الحريري - «أن لا يوقع بعد (إلاَّ) إلاَّ الضميرُ المُنفصِل، كما قال تعالى: ﴿**أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ**﴾[٤٨].

وفي كتاب الوساطة ذكر القاضي أنّ استعمال المتنبي الضمير المتصل بـ (إلا) له ما يؤيده في شواهد النحو: «وقد روى الفراء بيتًا عن العرب احتج به أبو الطيب واحتذى عليه».

وشاهد الفراء هو:

فـلا نـبـالـي إذا مـا كـنتِ جَـارَتَـنَـا

ألاَّ يُـــجـــاوِرَنَـــا إلاَّكِ دَيَّـــارُ

قال القاضي : «وأنا أرى أن لا يطالبَ الشاعر بأكثر من إسناد قوله إلى شعر عربي منقول عن ثقة، وناهيك بالفراء»[٤٩].

أما رد الحريري على ما ذكره القاضي - وإن لم يصرح به - فهو أنه «لم يأت في أشعار المتقدمين سواه، والنادر لا يُعتَدُّ به ولا يُقاسُ عليه»[٥٠]. ومن المواضع التي ذكر الحريري أنّ المتنبي أخطأ فيها استعمال (بعثت به) بدل (بعثته)، والفرق بين الاستعمالين «أنّ العرب تقول فيما يتصرف بنفسه بعثته وأرسلته»، ويقولون فيما يحمل بعثت به وأرسلت به »،« وقد عيب على أبي الطيب قوله:

فـآجَـرَكَ الإلـهُ عـلـى عَـلـيـلٍ

بَـعَـثْـتُ إلـى الـمسـيحِ بـهِ طَـبـيـبًـا»[٥١]

«ومـن تـأوَّل لـه فـيـه قـال: أراد بـه أنّ الـعـلـيـل لاستحواذ العلّة على جسمه وحسِّه قد التحق بحيّز ما لا يتصرف بنفسه، فلهذا عدَّى الفعل إليه بحرف الجر، كما يُعدَّى إلى مالا حِسَّ له ولا عقل»[٥٢].

وهذا البيت لم أجد أحدًا من نقاد المتنبي عابه عليه، ولم يذكره القاضي في وساطته، غير أني وجدتُ ابن جني في شرح هذا البيت يذكر ما نصّه: «قوله: (بعث به) حكي عن أبي حاتم أنه قال: لا يقال ((بعثت بزيد))، ويجوز ((بعثت إليك الثوب)). وفصل بين ما يجوز فيه الفعل وما لا يجوز، وقد أجازه أبو علي في الأمرين جميعًا، وأبو العباس أيضًا يجيزه»[٥٣]، فأين العيب إذًا؟

وهذا أحد الموضعين اللذين ذكر فيهما الحريري رأي من سوّغ استعمال المتنبي، أمّا الموضع الآخر فهو استعمال المتنبي (أسود) للتفضيل في قوله[٥٤]:

ابْـعـد بـعـدتَ بـيـاضًـا لا بـيـاضَ لـهُ

لأنتَ أسـودُ فـي عَـيـنـي مِـنَ الـظُّـلَـمِ

لأنّ من شروط التعجب أن يكون الفعل ثلاثيًا، والغالب على أفعال الألوان أن تتجاوز الثلاثي ثم قال: «ومن تأول له جعل أسود ها هنا من قبيل الوصف المحض، الذي تأنيثه سوداء، وأخرجه عن حيّز أفعل الذي للتفضيل والترجيح بين الأشياء، ويكون على هذا التأويل قد أتمّ الكلام وكملت الحجة في قوله: ((لأنت أسود في عيني))، وتكون مِن التي في قوله: ((مِنَ الظلمِ لتبيين جنس السواد لا أنها صلة أسود))[٥٥].

وبذلك تكون الأمثلة التي اختارها الحريري من شعر المتنبي غير خارجة عن القياس اللغوي، وأنه نقلها عن كتاب الوساطة وشرح ابن جني لديوان المتنبي، وتعمد إغفال الحجج التي ساقها نقاد شعره، إضافة إلى أنّ وضع شعر المتنبي إلى جنب استعمال (خواص) عصره غير صحيح، لأنّ المتنبي عاصر أبا علي الفارسي وابن جني، ولم نجد من عابه على استعماله.

وقد أغفل الحريري كثيرًا من استعمالات المتنبي الفصيحة، وكان يمكنه إيرادها في تصويب بعض الاستعمالات... كما فعل في استشهاده ببيت بشار، من ذلك قول المتنبي[٥٦]:

أَوْهِ بـديـلَ مِـنْ قَـولـتـي وَاهـا

لِـمَـنْ نَـأتْ والـبـديـلُ ذِكْـراهـا

وقد سمع من يقول - خطأ- ((أَوَّه))[٥٧].

ولم نجد الحريري ذكر بيتًا لأبي تمام مع أنّ في شعره جملة من الأبيات تدخل في شواهد

الفصاحة، وأخرى مما عدَّه الحريري مخالفا القياس.

فقد خطأ الحريري البحتري في استعماله (سامراء) والصواب عنده (سُرَّ مَنْ رأى) وأورد شاهدًا عليه من شعر دعبل[٥٨]، ولم يشر إلى بيت أبي تمام[٥٩]:

لاقى الحِمَامَ بِسُرَ مَنْ راءَ التي

شَهِدَتْ بِمصرَعِه بِصدْقِ الغَأْلِ

ومما سجَّله الحريري من الأخطاء اللغوية قولهم: «للمُعرِّس: قد بنى بأهله، ووجه الكلام بنى على أهله»[٦٠]، ولو كان الحريري على دراية لأورد بيتَ أبي تمام[٦١]:

لم تَطْلُعِ الشمسُ فيه يَومَ ذاكَ علىَ

بانٍ بأهلٍ ولم تَغْرُبْ على عَزَبِ

وما ذكره المعري في شرحه للبيت حين قال: «أهل اللغة يختارون بنى فلان على أهله، ويكرهون بنى بها... ولا يمنع القياس دخول الباء في هذا الموضع، ويكون المعنى: بنى بأهله أي من أجلهم»[٦٢].

وبذلك يفترق قياس الحريري عن قياس النقاد الأدباء من أمثال القاضي الجرجاني و المعري، بل يفترق عن قياس أهل اللغة مِمَّنْ مرَّ ذكرهم، فكان منهجُه انتقائيًّا متشددًا خارجًا عن مذاهب البصريين والكوفيين.

ونستطيع القول إنّ أهم ثلاثة روافد غَذّتْ منهجه المتشدد في تطبيق القياس عنده على شواهد الشعر هي: آراء الاصمعي في اللغة، والمبرد في النحو، والآمدي في النقد. وقد ذكرنا بعض آراء الاصمعي والمبرد، أما الآمدي فقد صرّح بمنهجه في القياس بقوله: «ولكن ليس في كل شيء يقال، وإنما ينبغي أن ينتهي في اللغة إلى حيث انتهوا، ولا يتعدَّى إلى غيره، فإنّ اللغة لا يقاس عليها»[٦٣]، وموقفه معروف من شعر أبي تمام.

أما وقد خصصنا البحث في بحث الشاهد الشعري وموقف الحريري منه فمن الضروري أن نختم البحث بذكر ما يقف في مقابل هذا المنهج في النظر إلى لغة الشعر ودور الشاعر في تطور الألفاظ والأساليب الشعرية.

فالشعراء كما وصفهم الخليل أمَراءُ الكلام[٦٤]، واللغة أكبر من أنّ يحيط بها الفرد، وتعامل الشاعر مع اللغة يختلف عن تعامل الناثر. لذلك نجد في آراء بعض المعاصرين ممن عرفوا بالتشدد نظرة تعطي الشاعر حرية القول في استخدام المفردات والأساليب بما يسعفه مخزونه اللغوي وحريّة التصرّف في فن القول، ويكفي أن نسوق مثالاً مما ذكره د.مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل)، فقد عرض لبيت أبي نواس الذي خطّأه فيه الحريري وهو قوله

كأنَّ كُبرى وصُغرى مِنْ فقاقعها

حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ مِنَ الذَّهَبِ

يقول د. مصطفى جواد: «على أن الشاعر مضطر إلى أن يخالف القواعد أحيانًا بعض المخالفة، لا أرى في قول أبي نواس غلطًا فإنه أراد ((كأن صِغارًا وكبارًا من فَقاقِيعِها)) فاستعمل المفرد النكرة مكان جمع النكرة»[٦٥]. وهكذا يكون فهم الاستعمال بحجم مكانة الشاعر ودوره في التصرف بمفرداتها بحسب ما تمليه روح اللغة وسعة معجمها.

أما أبرز ما يُمثل تواصل القديم بالحديث، فقد عبّر عنه الأديب المهجري جبران خليل في قوله: «الشاعر أبو اللغة وأمها، تسير حيثما يسير، وتربض أينما يربض، وإذا ما قضى، جلست على قبره باكية منتحبة، حتى يمرَّ بها شاعر آخر، ويأخذ بيدها[٦٦].

الحواشي

١- الحريري وجهوده اللغوية والنحوية:١٩١.

٢- درة الغواص:٢٢.

٣- درة الغواص:٤٦.

٤- الكتاب:١/١٨١، ومعاني القرآن للفراء:٢/٨٠.

٥- درة الغواص:٤.

٦- الكتاب:١/٢٧٩.

٧- درة الغواص:٢٣

٨- درة الغواص:٨٤.

٩- درة الغواص:١١١

١٠- درة الغواص:١٢٦.

١١- درة الغواص:١٠٢.

١٢- درة الغواص:٥٤.

١٣- الفسر:٢/٧٥.

١٤- اللسان: (حوج).

١٥- الخصائص:١/٩٩.

١٦- درة الغواص: ٦٣، وقد نسب ذلك إلى الأصمعي كما في (المفصل):٦٨، وشرحه لابن يعيش: ٤/٩٧، وأمالي ابن الحاجب:٢/٧٤، والجنى الداني: ٣٦٧، ونقل الحريري خلاف موقف الأصمعي عن أمالي الآمدي في الدرة:٦٤.

١٧- الكتاب:٤/٢٣٢.

١٨- درة الغواص:٦٤.

١٩- درة الغواص:٦٥.

٢٠- لسان العرب: (بين) ١٣/٦٥.

٢١- ارتشاف الضرب:٢/٢٣٦، وينظر الجنى الداني:٣٦٧.

٢٢- درة الغواص: ١٠٣.

٢٣- شرح ديوان المرزدق:٣٤.

٢٤- الخصائص:٣/٣١٤، وينظر مغني اللبيب:٢٢٣-٢٢٤، وشرح درة الغواص:١٤٧، والعربية:٢٢٤.

٢٥- درة الغواص:١٥٤.

٢٦- درة الغواص:١٠٤.

٢٧- درة الغواص:١١٦.

٢٨- الكتاب: ٣/٨.

٢٩- المقتضب:٢/١٣٢-١٣٣، وينظر: الإنصاف:٢/٥٣٠.

٣٠- ديوانه: ٥٥.

٣١- درة الغواص: ١٨٩، وينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور:٥٤.

٣٢- البيت لأعشى بكر كما في الاقتضاب:٣/١٠٩.

٣٣- درة الغواص: ١٣٣.

٣٤- الحريري وجهوده اللغوية والنحوية:١٤٥، ١٩١.

٣٥- درة الغواص:٣٢.

٣٦- درة الغواص:٤٤.

٣٧- درة الغواص:٩٨.

٣٨- انظر البيتين في (العرف الطيب):١٥٩.

٣٩- الاقتضاب: ٢/١٤٩، وديوان الراعي:٢٤٣.

٤٠- درة الغواص: ١٤٩.

٤١- الوساطة:٤٥٧

٤٢- الموشح: ٣٠٢، والمزهر: ٢/٣٧٥، والنقد اللغوي عند العرب: ٤٠، ٤٢-٤٣.

٤٣- الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٧٩، والدرس النحوي في بغداد:١٥٠.

٤٤- ضرائر الشعر:٣٧-٣٨، وينظر: النقد اللغوي عند العرب:٣٣٤ -٣٣٥.

٤٥- درة الغواص:١٩٠.

٤٦- الوساطة:٤٤٤-٤٤٥.

٤٧- العرف الطيب: ٤٥٩.

٤٨- درة الغواص: ١١٠.

٤٩- الوساطة:٤٥٧.

٥٠- درة الغواص:١١١.

٥١- العرف الطيب:٢٠٤.

٥٢- درة الغواص:٢١.

٥٣- الفسر:١/٣٢٧، والنظام:٤/٢٠٢.

٥٤- العرف الطيب:٣٠.

٥٥- درة الغواص:٣١، وقوله: «ومن تأول له...» هو تأويل ورد في دفاع الجرجاني عن بيت المتنبي. الوساطة:٤٣٩-٤٤٠.

٥٦- العرف الطيب:٥٨٤.

٥٧- درة الغواص: ١٥١.

٥٨- درة الغواص:١٨٠.

٥٩- ديوان أبي تمام:٣/١٤٤.

٦٠- درة الغواص: ١٦٨.

٦١- ديوان أبي تمام:١/٥٥.

٦٢- ديوان أبي تمام:١/٥٥.

٦٣- الموازنة: ١/٢٧٧، ٢/٢٤-٢٥.

٦٤- الصاحبي:٢٧٥.

٦٥- قل ولا تقل:١٧٨.

٦٦- جبران خليل جبران واللغة العربية: ٢٥٤.

المصادر والمراجع

١- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) تح. د.مصطفى النماس مط المدني، القاهرة، ١٩٨٧.

٢- **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، لابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ)، تح. مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد، ط. دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠م.

٣- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ) تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٤، مصر، ١٩٦١م.

٤- **الأمالي النحوية**، لابن الحاجب(٦٤٦هـ)، تح. د. هادي حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م.

٥- **جبران خليل جبران واللغة العربية**، للدكتور أميل بديع يعقوب، منشورات جروس برس، بيروت، ١٩٨٥.

٦- **الجنى الداني في حروف المعاني**، لحسن بن قاسم المرادي(٧٤٩هـ) تح. د. طه محسن، الموصل ١٩٧٦م.

٧- **الحريري وجهوده اللغوية والنحوية**، رسالة دكتوراه، د. محمد على حمزة، آداب بغداد، ١٩٨٣م.

٨- **الخصائص**، لابن جني(٣٩٢هـ) تح. محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت.

٩- **درة الغواص في أوهام الخواص**، للحريري (٥١٦هـ)، تح. هنريك توربكة، لايبزك ١٨٧١م (اوفست مكتبة المثنى، بغداد).

١٠- **الدرس النحوي في بغداد**، د. مهدي المخزومي، وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٤م.

١١- **ديوان أبي تمام**، شرح التبريزي (٥٠٢هـ)، تح. محمد عبده عزام، دار المعارف، مصر، ١٩٧٦.

١٢- **ديوان قيس بن الخطيم**، تح.د. ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ١٩٦٧م.

١٣- شرح **ديوان الفرزدق**، جمع وتعليق عبد الله الصاوي، مط الصاوي، القاهرة، ١٩٣٦.

١٤- شرح **درة الغواص في أوهام الخواص**، لشهاب الدين الخفاجي(١٠٦٩هـ)، مط الجوائب، القسطنطينية، ١٢٩٩هـ.

١٥- شرح **المفصّل**، لابن يعيش (٦٤٣هـ)، إدارة المطبعة المنيريّة بمصر.

١٦- **شعر الراعي النميري**، دراسة وتحقيق د. نوري القيسي، وهلال ناجي، مط المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٠م.

١٧- **الصاحبي في فقه اللغة**، لابن فارس (٣٩٥هـ)، تح. د. مصطفى الشويمي، بيروت، ١٩٦٣م.

١٨- **ضرائر الشعر**، للقزاز القيرواني، تح. محمد زغلول سلام و د.محمد مصطفى هدارة، الإسكندرية، ١٩٧٢م.

١٩- **ضرائر الشعر**، لابن عصفور (٦٦٩هـ)، تح. د. السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٠- **العربية**، ليوهان فك، تر. د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر،١٩٨٠م.

٢١- **العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب**، لناصف اليازجي(١٨٧١م) المطبعة الأدبية، بيروت، ١٨٨٧م.

٢٢- **الفَسْر (شرح ديوان أبي الطيب المتنبي)**، لابن جني (٣٩٢هـ)، تح. د. صفاء خلوصي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨م.

٢٣- **قل ولا تقل**، للدكتور مصطفى جواد، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٨م.

٢٤- **الكتاب**، لسيبويه (١٨٠هـ)، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٨.

٢٥- **لسان العرب**، لابن منظور (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.

٢٦- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، للسيوطي، تح. محمد أحمد جاد المولى وآخرين، ط٤، مط البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٨م.

٢٧- **معاني القرآن**، للفراء (٢٠٧هـ) تح. محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، ١٩٥٥ ١٩٧٢ -م.

٢٨- **مغني اللبيب**، لابن هشام(٧٦١هـ)، تح. د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٩م.

٢٩- **المفصّل في علم اللغة**، للزمخشري(٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت.

٣٠- **المقتضب**، للمبرد(٢٨٥هـ)، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٥هـ.

٣١- **الموازنة**، للآمدي(٣٧٠هـ)، تح. السيد أحمد صقر، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م.

٣٢- **الموشح**، للمرزباني (٣٨٤هـ)، تح. علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، ١٩٦٥م.

٣٣- **النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام**، لابن المستوفي(٦٣٧هـ) تح. د. خلف رشيد نعمان، ج٤، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩١م.

٣٤- **النقد اللغوي عند العرب**، د. نعمة رحيم العزاوي، وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٧٨م.

٣٥- **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، للقاضي الجرجاني (٣٩٢هـ)، تح. محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط٤، مط البابي الحلبي بمصر،١٩٦٦م.